**مــدخــــل تمهيـــدى**

فرضت التحولات الاقتصادية العالمية المتلاحقة خلال العقود الماضية واقعاً اقتصادياً جديداً تتشكل ملامحه تدريجياً بما يؤكد الدعوة إلى التحرير الاقتصادى والإلتزام بآليات السوق وتنشيط و توسيع دائرة عمل القطاع الخاص وإفساح المجال أمامه ليمارس دوراً فعالاً في التنمية، وذلك لما تمخض عن السياسات الاقتصادية التى طبقتها الدولة من سلبيات ومشكلات تمثل بعضها في : تدنى الإنتاجية الكلية في المجتمع وانخفاض قيمة الناتج المحلي الإجمالي، والإفتقار إلي الجودة والكفاءة المطلوبة، و تزايد العمالة المقنعة وارتفاع الطاقات العاطلة، وتراخي السياسات العامة بالإضافة إلي إلقاء أعباء مالية ذات وطأة عالية علي كاهل الدولة، مما أدى إلى زيادة حجم الموازنة العامة وتفاقم مقدار العجز بها ، وما تلى ذلك من تراكم فى الديون العامة الأمر الذى جعل الدولة تضيق ذرعاً بهذا العبء المالي، وانعكس ذلك علي مستوى الأداء الحكومي وخاصة فيما يتعلق بالبنية الأساسية ([[1]](#footnote-1)).

ونتيجة لذلك صار للقطاع الخاص دوره الرئيسى في الإضطلاع بجانب من هذا النشاط ، وبالتالي قيامه بالمشاركة في تقديم خدمات البنية الأساسية، حيث بلغت استثمارات البنية الأساسية عن طريق القطاع الخاص ذروتها في الدول النامية في عام 1997 إذ وصلت نحو 130 بليون دولار([[2]](#footnote-2)) . وقد أصبح ذلك يمثل اتجاهاً دولياً مقبولاً يجد مناصرةً وتأييداً من قبل الدول المتقدمة والمؤسسات الدولية مثل البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ومؤسسة التمويل الدولية IFC والمؤسسات التنموية الأخرى.

وتأخذ مشاركة القطاع الخاص في تقديم خدمات مشروعات البنية الأساسية صوراً مختلفة تبعاً لمدي ملكية الأصول والإدارة من قبل القطاع العام أو الحكومي أو الخاص وما يرتبط بها من نواحي مالية وفنية وتجارية وإدارية . ومن هذه الصور الخصخصة ، وعقود الإدارة، وحق الإنتفاع (الإمتياز) والذى يسمى حديثاً نظام البناء والتملك والتشغيل ونقل الملكية (B.O.O.T) . ويعني قيام القطاع الخاص ببناء المشروع وتملكه لفترة وإدارته وتشغيله والحصول علي العائد المتحقق دون سداد مقابل للدولة ثم إعادة المرفق إلي الدولة مرة أخري في نهاية المدة المتفق عليها([[3]](#footnote-3)).

ولقد شهدت مصر منذ نهاية السبعينيات من القرن العشرين تحولات اقتصادية نتيجة الأزمة الاقتصادية الحادة، حيث عانت من تدهور الأوضاع الاقتصادية إلي جانب الضغوط الدولية، مما دفع الحكومة المصرية إلي إحداث بعض التغيرات الاقتصادية والقانونية في إطار سياسة الإصلاح الاقتصادى والتى بدأت بمقتضاها الحكومة فى تنفيذ برنامج شامل يهدف إلى مزيد من الإعتماد علي قوي السوق وتشجيع المبادرات الخاصة . ومما يبرهن على ذلك دخول القطاع الخاص إلي مجموعة جديدة من الأنشطة الاقتصادية شملت توليد الطاقة و مرافق المياه و التنقيب عن البترول والغاز الطبيعى و الخدمات العامة مثل الاتصالات والنقل والمطارات، وذلك عن طريق نظام الB.O.O.T .

ويعتبر هذا النظام أحد الوسائل التى تعتمد عليها الدولة في حل مشاكل تمويل مشروعات البنية الأساسية، وأصبح يمثل اتجاهاً عاماً متزايداً وإن كان نظام الB.O.O.T بتطبيقاته المختلفة لم يخلو من المساوئ والإنتقادات، مما دعا إلى إعادة النظر فيه ووضع ضوابط ومحددات له، خاصة بعد ظهور بعض الآثار غير المرغوبة مثل التأثير على سعر الصرف وأسعار الخدمات والقطاع المصرفي المحلى .......الأمر الذى يتطلب دراسة هذا النظام لبحث مدي فاعليته من منظور الاقتصاد الوطنى .

# الــدراســات الســابقــة:

لقد أجريت العديد من الدراسات ذات الصلة بموضوع البحث يمكن تلخيص مضمونها ونتائجها، وكيفية الإستفادة منها، وما سوف تضيفه الدراسة الحالية , وذلك كما يتضح من الجدول التالى ([[4]](#footnote-4)) **:**

| عنوان الدراسة | نوع الدراسة | اسم الباحث | مضمون الدراسة | نتائج وتوصيات الدراسة | الاستفادة من الدراسات السابقة وما ستضيفه الدراسة الحالية |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| دور الدولة في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية المعاصرة مع الإشارة إلى مصر | رسالة ماجستير 2000 | فوزي سمير عزيز | - الملامح الأساسية لأهم المتغيرات الاقتصادية المعاصرة  - دور الدولة في الفكر الاقتصادى و فكر البنك الدولى وتطور دورها في الاقتصاد المصري | 1-أهمية دور الدولة فى ظل المتغيرات الدولية المعاصرة باعتبارها سلطة لاغنى عنها تزيد مع تطور الحياة الاقتصادية .  2- أن المجتمع السليم هو الذى يوفر مكاناً لكل من الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدنى في توازن دقيق دون غلوٍ أو إسراف. | تفيد الدراسة الحالية فى تطور دور القطاع العام وما أل إليه من نتائج دعت إلى ضرورة تدخل القطاع الخاص في النشاط الاقتصادى . |
| أداء القطاع الخاص في مصر في ضوء المتغيرات المحلية والدولية | رسالة  ماجستير  1992 | أميرة حسب الله محمد | أداء القطاع الخاص فى مصر في ظل:  - الانفتاح الاقتصادي ودوره في التنمية.  - التحول نحو مزيد من الحرية الاقتصادية والتخصيصية .  - تفاقم المديونية الخارجية . | انخفاض معدلات أداء القطاع الخاص نتيجة عوامل عديدة بالرغم من تزايد حجم استثماراته و أهميته النسبية، وتوصي الدراسة بضرورة تحسين مناخ الاستثمار في مصر والتوجة نحو التحرير والخصخصة مع إشارة للنموذج البريطانى . | تناولت الدراسة الموضوع من زاوية واحدة فهى لم تشر إلي دور الدولة والقطاع العام في فترة الدراسة ولكنها تفيد عند تقييمها لأداء القطاع الخاص في هذه الفترة ومشاكله مقارنة بالقطاع العام وأدائه كجزء من الدراسة الحالية . |
| معوقات الخصخصة في إطار برنامج التحرر الاقتصادي المصري- دراسة مقارنة | رسالة دكتوراه  2000 | دينا عبد المنعم راضي | أهم المعوقات التي تصادف الخصخصة والمحاور الأساسية لتلك المعوقات , وذلك في إطار مقارن مع التجربة البريطانية للإستفادة من خبراتها | تتعدد معوقات الخصخصة وتشابكها، وأنه لا يوجد برنامج اقتصادي كامل، وتوصي الدراسة بضرورة البحث عن بدائل ممكنة لتخطي هذه المعوقات . | تخدم نتائجها الدراسة الحالية في أمرين أولاً مشاكل الاقتصاد المصري التي تحول دون تطبيق برامج التحرر الاقتصادي وثانياً الإطار المقارن مع النموذج البريطاني . |
| إمكانية استفادة الدول النامية من خدمات مؤسسة التمويل الدولية | رسالة ماجستير  2000 | محمود فاروق غراب | دور مؤسسة التمويل الدولية في ظل النظام الاقتصادي العالمى الجديد في تمويل برامج الإصلاح الاقتصادي في مصر. | محاباة المؤسسة للدول المتقدمة علي حساب الدول النامية، و تدعو إلي مزيد من مساهمة القطاع الخاص في جميع القطاعات وخاصة البنية الأساسية . | تفيد عند دراسة دور مؤسسات التمويل الدولية في تمويل المشروعات المنفذة بنظام الBOOT ومدي تأثر الدول النامية وخاصة مصر بذلك . |
| إصلاح البنية الأساسية -الخصخصة, اللوائح التنظيمية والمنافسة | دراسة للبنك الدولى 2004 | --- | "اللوائح التنظيمية الفعالة" بإعتبارها الشرط الأكثر أهمية لتسهيل الإصلاح الصحيح للبنية الأساسية مع التأكيد على أنها تسعى لحماية مصالح كل من المستثمر والمستهلك وأن تتحرر من المؤثرات السياسية وتشجع على المنافسة. | 1. إن مصداقية الخصخصة منخفضة في كثير من البلدان النامية وأن عدم الشعور بالرضا عن المرافق المُخصخصة لا يرجع إلى هيكل ملكيتها بل إلى ضعف المؤسسات المكلفة بوضع اللوائح المنظمة لها . 2. إن الأسعار يجب أن تتيح الحافز للمستثمرين وتضمن في نفس الوقت استفادة الفقراء من المرافق وحصولهم على الخدمات الضرورية . | تناولت الدراسة التفاصيل الدقيقة لوضع اللوائح التنظيمية والأسعار بما يحقق  التوازن الأمثل بين الكفاءة الاقتصادية وشمولية الخدمات مما يخدم الدراسة الحالية في الجانب التنظيمى لكيفية مشاركة القطاع الخاص في مشروعات البنية الأساسية وخاصة أنها تمثل مشكلة واضحة في الدول النامية ومنها مصر. |
| أثر مشاركة القطاع الخاص في تطوير اقتصاديات المطارات مع دراسة مقارنة لبعض المطارات | رسالة  ماجستير  2005 | ابتسام حسن محمد | 1- آليات مشاركة القطاع الخاص في ملكية وإدارة المطارات .  2- بعض التجارب الدولية في المطارات العالمية و منها تايلاند والفلبين وكولومبيا. | تحسن أداء المطارات إلي جانب وجود بعض العيوب لنظام الBOOT لتمويل إنشاء المطارات، وتوصي بضرورة وضع نظام متكامل للرقابة الاقتصادية لمشاركة القطاع الخاص في تطوير المطارات، وذلك في ضوء الإستفادة من التجارب العالمية. | تعتبر هذه الدراسة أحد التطبيقات المحلية لمشاركة القطاع الخاص في مشروعات البنية الأساسية و ما توصلت إليه من تقييم لهذه المشاركة في ضوء بعض التجارب الدولية سوف يكون مفيداً للدراسة الحالية . |
| التجربة المصرية في مشروعات الBOOT ودور البنوك في تمويلها مع التطبيق علي قطاع النقل البحري | رسالة ماجستير  2007 | وائل فوزي محمد | تحليل وتقييم تجربة مصر في تنفيذ نظام الBOOT في قطاع النقل البحري والتطبيق علي ميناء شمال العين السخنة | محدودية فاعلية مشروعات الBOOT المنفذة فى مصر على الرغم من وجود مؤشرات إيجابية طبقاً لمعايير الكفاءة المطلقة والنسبية فضلا ًعن أثر نقل التكنولوجيا إلي الموانئ المصرية . | ركزت على الجانب التمويلى فقط لنظام boot ولم تتطرق إلى الآثار الاقتصادية و الاجتماعية والبيئية للنظام وأيضاً لم تتطرق إلى تجارب دول أخري طبقت هذا النظام وهذا ما سوف تتعرض له الدراسة الحالية بجانب التطبيق علي قطاع مختلف وهو قطاع الكهرباء وأيضاً فى إطار مقارن . |
| تسعير الكهرباء وترشيد الطلب علي الطاقة الكهربائية فى مصر | رسالة  دكتوراه  1986 | محمود إبراهيم أبو العيون | التطرق النظرى للمرافق العامة و لمرفق الكهرباء، ودراسة الطلب علي الكهرباء وخطط التوليد والنقل والتوزيع، وأيضاً تناول تعريفة بيع الكهرباء لمختلف المستهلكين | أن سياسة تسعير الكهرباء لا تحقق الكفاءة الاقتصادية حيث تبني علي أساس التكلفة المحاسبية ولا تأخذ التكلفة الاقتصادية في الحسبان (التكلفة الحدية في الأجل الطويل) . | تفيد هذه الدراسة في شرح سياسات تسعير الكهرباء خلال فترة الدراسة ودورها في ترشيد الطلب على الكهرباء وهو مايعطي إطار مقارن ما بين سياسات التسعير في هذه الفترة وماهو مطبق الأن وتأثير ذلك على مشروعات ال . BOOT |
| اقتصاديات صناعة الكهرباء في مصر في إطار تحرير قطاع الكهرباء مع الإشارة إلى التجارب الناجحة لبعض الدول النامية | رسالة ماجستير  2011 | نادية فاروق  محمد | تحليل صناعة الكهرباء في ظل تحرير القطاع و تقييم هذه السياسة (سياسة التحرير الاقتصادى) مع الإشارة إلي التجربة التشيلية و الأرجنتينية باعتبارهما قد حققا إنجازاً في مجال تحرير قطاع الكهرباء . | 1- اتباع مصر إسلوبا ًغير تدريجى في تحرير قطاع الكهرباء وهو ماسمى بإسلوب "ما دون التسلسل الأمثل ".  2- توصي الدراسة بضرورة وجود جهاز تنظيمى يقوم بدوره في المنافسة والتشغيل الاقتصادي والتسعير.. . باعتباره أحد عوامل نجاح التجارب فى بعض الدول النامية . | اقتصرت الدراسة علي تناول صناعة الكهرباء في ظل برنامج التحرير الاقتصادى وذلك من خلال المقارنة بين نظامBOOT والإصلاح القطاعي ولم تتطرق إلى أداء القطاع العام والخاص في الفترات المختلفة السابقة للتحرير الاقتصادى بجانب عدم الإحاطة بكافة جوانب نظام BOOT . |

# مشكلـــة الــدراســــة

شهد قطاع البنية الأساسية خلال الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين تراجعاً ملحوظاً لدور الحكومات في كثير من دول العالم في تقديم خدمات هذا القطاع ومنها مصر.

وقد جاء ذلك نتيجة عدة عوامل من أهمها الطلب المتزايد على خدمات البنية الأساسية، وتدني مستوى الأداء، وتدهور أعمال الصيانة مع انخفاض القدرة على الإستجابة السريعة لطلب المستهلكين، مما أسفر عن أهمية تحقيق المنافسة في تقديم الخدمة حتى يتسنى رفع الكفاءة وتحسين الأداء، ومن ثم بدأت المناداة بمزايا الاستثمار الخاص في تقديم خدمات المرافق العامة كالكهرباء والإتصالات والمياه....... .

وقد بدأ الإتجاه لتطبيق نظام الBOOT في مصر منذ عام 1996 كأحد النظم المستخدمة في إنشاء المرافق العامة، إلا أن تطبيقه قد اقترن بالعديد من العقبات والمشكلات تمثل بعضها فى نقص الخبرة والكفاءة للأجهزة الحكومية التى تتولى التعامل مع هذه المشروعات وعدم عمل دراسات جدوي قومية لتحديد المشروعات المقبولة اجتماعياً واقتصادياً وترتيبها حسب معدلات العائد .... وغير ذلك .

وقد بدأت مصر في تحرير قطاع الكهرباء منذ عام 1998 . فقامت بداية باختيار نظام الBOOT وذلك بالسماح لشركات القطاع الخاص بإنشاء محطات بهذا النظام ، أي يقوم المستثمر الخاص ببناء المحطة وتشغيلها وبيع الكهرباءالمنتجة لشركات النقل بأسعار محددة مسبقاً في العقد ، وذلك طوال فترة الإمتياز ، ثم يقوم بإعادة هذه المحطات إلى ملكية الدولة .

وتأتي هذه الدراسة في محاولة لتحليل وتقييم دور القطاع الخاص في تنفيذ مشروعات البنية الأساسية في مصر بإستخدام نظام الBOOT مع التطبيق على قطاع الكهرباء، وذلك في ضوء الدروس المستفادة من التجارب العالمية والكشف عن أوجه وجوانب القصور التي شابت تطبيق هذا النظام في مصر والتطرق إلى أنظمة جديدة مثل نظام ال B.O.O ، و أنظمة أخرى فى مجال الطاقة الجديدة و المتجددة .

# أهميــــة الــــدراســــة

يعد قطاع البنية الأساسية من القطاعات الهامة في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء نظراً لارتباطه الوثيق بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتيسير حياة السكان وسبل معيشتهم وفي التخفيف من حدة الفقر والبطالة ، لذلك تمثل المشروعات الداخلة في نطاقه أهمية كبري في هذه الدول.

ومع تضاؤل قدرة الحكومات علي توفير الاستثمارات في مجال البنية الأساسية والتى تشكل عاملاً مهماً لدفع عجلة النمو الاقتصادي، برز إتجاهاً متصاعداً يرسخ نظام الاقتصاد الحر ويدعو إلى مشاركة القطاع الخاص في المشروعات العامة، والبنية الأساسية وساعد على رواج هذه الأفكار مؤشرات أداء القطاع العام السيئة([[5]](#footnote-5))، وتطور عجز الموازنة العامة للدولةكما حدث فى مصر على سبيل المثال.([[6]](#footnote-6))

وقد تحول دور الدولة من القيام بالنشاط الاقتصادي إلى الدور الرقابى الذي يضمن كفاءة عمل القطاع الخاص بما في ذلك مشروعات الBOOT والتى تتطلب إتخاذ إجراءات اقتصادية وتنظيمية وقانونية متكاملة حتى تمارس هذه المشروعات دورها في التنمية .

وقد سارت مصر على نهج دول عديدة في تطبيق نظام الBOOT في القطاعات المختلفة مثل كوريا([[7]](#footnote-7)) و الارجنتين([[8]](#footnote-8)) وشيلى ([[9]](#footnote-9)) . وتمشياً مع التطبيقات العالمية لنظام الBOOT قامت الحكومة المصرية بتبني هذا النظام في مشروعات البنية الأساسية منذ عام 1996 بدءاً بقطاع الكهرباء – كما سبق الذكر- ثم توالت القطاعات الأخري تباعاً (المطارات والموانئ والفنادق ومياه الشرب والإتصالات ...........إلخ) .

إن نظام الBOOT بتطبيقاته المختلفة لم يأت وليد ضرورة ملحة من واقع الاقتصاد المصرى ، وإن كان الواقع الاقتصادى يفرض ضرورة البحث عن وسائل لتمويل وتنمية البنية الأساسية ، إلا أنه يجب البحث عن العوامل المؤثرة على فاعلية نظام الBOOT في مصر من زاوية عوامل النجاح الحرجة ( ‘Critical Success Factors’ CSF)([[10]](#footnote-10)) و العوامل التى تحدد الشكل النهائى لمشروع الBOOT منذ البداية “front-End factor”([[11]](#footnote-11)) .

**وإستناداً إلى ماسبق فإن الدراسة الحالية تكتسب أهميتها بالنظر إلى العوامل التالية:**

1. محاولة فهم السلوك الاقتصادي للقطاع الخاص- في ظل الاقتصاد الحر- في مجال تنفيذ مشروعات البنية الأساسية ودوره في تعزيز المنافسة ومنع الاحتكار، وذلك من خلال التأصيل النظرى والواقع التطبيقى.
2. تناول نظام الBOOT على ثلاث مستويات الدولى والمحلى الكلى والقطاعى :

* المستوى الدولي : الذي يتمثل في عرض لبعض التجارب الدولية للإستفادة منها محلياً مثل التجربة الأرجنتينية ، وتجربة شيلى و الهند ......وغيرها .([[12]](#footnote-12))
* المستوى المحلى الكلى : وذلك من خلال تناول أوضاع البنية الأساسية في مصر عبر المراحل المختلفة والسياسات الاقتصادية المتبناه ، والتى تجلت ملامحها في تزايد مساهمة القطاع الخاص في مشروعات البنية الأساسية . و تناول بعض التطبيقات المحلية لمشروعات الBOOT في المجالات المختلفة سواء الموانئ، المطارات، محطات مياه الشرب والفنادق ... للوقوف علي مدي اتساع تطبيقه محلياً والآثار التي ترتبت علي ذلك.
* المستوى القطاعي: يتبلور هذا البعد في دراسة نظام الBOOT بالتطبيق علي قطاع الكهرباء المصري، وذلك بدراسة وتقييم المشروعات المنفذة بهذا النظام في القطاع وما ترتب عليها من نتائج . وإمكانية مقارنة النتائج علي مستوي القطاع مع نتائج قطاعية لتجارب دولية أخري مثل: محطة كهرباء دابهول بالهند 1996، ومحطة كهرباء شاجيوب بالصين1988 ، وبعض المحطات الكهربائية الأخري فى كل من شيلي و الأرجنتينوغيرها **.**

# أهــــداف الــدراســة

**هناك ثلاثة أهداف رئيسية للدراسة وذلك كما يلى:**

## الهدف الرئيسي الأول :

**تحليل وتقييم دور القطاع الخاص في تنفيذ مشروعات البنية الأساسية باستخدام نظام الـBOOT ، وينبثق عن هذا الهدف الأهداف الفرعية التالية** :

1. استعراض أوجه التطور في دور القطاع الخاص في التنمية وفى تنفيذ مشروعات البنية الأساسية من منظور فكرى.
2. التعريف بنظام الـBOOT وأبعاده القانونية والتنظيمية، بالإضافة إلى أساليب تمويله، وتحليل أثاره الاقتصادية والاجتماعية والبيئية .
3. رصد بعض التجارب الناجحة علي مستوي الدول المتقدمة والنامية في تطبيق نظام الـBOOT، واستخلاص الدروس المستفادة من هذه التجارب.

## الهدف الرئيسي الثانى :

**بيان آليات مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ مشروعات البنية الأساسية فى مصر مقارنة بدول أخرى للوصول إلي المنهج أو النظام الذي يتلاءم وتطوير البنية الأساسية في مصر . وينبثق عن هذا الهدف الأهداف الفرعية التالية** :

1. تناول تطور أداء القطاع الخاص فى تقديم خدمات البنية الأساسية، والإشكآليات الذى تمثل الدافع وراء دخول القطاع الخاص للاستثمار في مشروعات البنية الأساسية بصفة عامة .
2. دراسة بعض تجارب تطبيق نظام الBOOT في مصر، مع التركيز على قطاع الكهرباء، وبيان مدي التغيرات التي طرأت على هذا القطاع بعد مشاركة القطاع الخاص فى تنفيذ المشروعات به، وذلك منذ إنشاء وزارة الكهرباء عام 1964 حتي الوقت الحالى.

## الهدف الرئيسي الثالث :

**استخلاص النتائج التى تدعم الإختيار بين الاستمرار في تطبيق نظام الBOOT وتطويره في مصر، أو البحث عن نظام بديل لضعف فاعليته فى مصر مقارنة بدوره الإيجابي فى دول أخري** .

# فـــــروض الـــدراســـة:

## الفرض الرئيسى للدراسة :

**يتوقف دور القطاع الخاص في تنفيذ مشروعات البنية الأساسية فى مصر- باستخدام نظام الBOOT - على تضافر مجموعة متكاملة من الإعتبارات والعوامل التى تسهم في نجاحه .**

**ومن هذا الفرض الرئيسى تنبثق الفروض الفرعية التالية:**

1. تسهم مشاركة القطاع الخاص فى تنمية مشروعات البنية الأساسية حيث تقدم خدمات لا تكفى الموارد الحكومية لتوفيرها.
2. يتوقف اختيار أسلوب تمويل نظام الBOOT على خصائص ومشاكل الاقتصاد محل التطبيق .
3. يتوقف نجاح تنفيذ مشروعات الBOOT على وجود إطار تشريعى موحد ينظم العلاقة بين أطراف هذا النظام .
4. يقوم تطبيق نظام الBOOT بدور إيجابى في تطوير وتنمية القطاعات المختلفة وخاصة قطاع الكهرباء المصرى **.**

# منهج الـــدراســـة :

**يُستخدم فى هذا البحث المنهج الاستقرائي على النحو التالى :**

* **الأداة التاريخية :** في استعراض التطور في دور القطاع الخاص فى تنفيذ مشروعات البنية الأساسية، بدءاً من عقود الخدمات ووصولاً إلى نظام الBOOT **.**
* **الأداة الإحصائية :**  حيث استخدام مؤشرات للإشارة إلى أداء القطاع العام فى ظل تطور مساهمة القطاع الخاص في تنفيذ مشروعات البنية الأساسية والنتائج الإيجابية والسلبية التي ترتبت على هذه المساهمة، وذلك بالتطبيق على بعض القطاعات الاقتصادية، مع التركيز على قطاع الكهرباء من خلال استعراض المشروعات المنفذة بنظام الBOOT وما حققته من نتائج فى هذا القطاع .

كما يتم الإستعانة بالمنهج الاستنباطى والمقارن كلما استدعي الأمر ذلك عند الإشارة إلى بعض تطبيقات نظام الBOOT في بعض الدول المتقدمة والنامية، واستخلاص الدروس المستفادة منها لمصر.

# خطــــة الـــدراســـة

تتكون الدراسة من أربعة فصول، يتناول **الفصل الأول** **الإطار النظرى لمشاركة القطاع الخاص فى تنفيذ مشروعات البنية الأساسية** وذلك من خلال **مبحثين**: يوضح **الأول** منهاتعريف المرافق العامة ودورها فى تحقيق النمو الاقتصادى. أما **المبحث الثانى** فيركز على تطور مشاركة القطاع الخاص فى تنفيذ مشروعات البنية الأساسية حيث يتضمن الدوافع والأهداف لمشاركة القطاع الخاص فى تنفيذ هذه المشروعات، وما هى آليات هذه المشاركة.

ويتناول **الفصل الثانى** نظام الـBOOT وهو أحد أشكال مشاركة القطاع الخاص فى مشروعات البنية الأساسية . وذلك من خلال **أربعة مباحث**: بحيث يهتم **الأول** بالتعريف بنظام الBOOT . و**المبحث الثانى** فيوضحأساليب تمويل النظام من أساليب تمويل تقليدية وحديثة. أما **المبحث الثالث** يحددمقومات النجاح وتحديات التطبيق للنظام، وذلك على المستوى النظرى وفى ضوء التجارب الدولية. ويركز **المبحث الرابع** على الآثار التى قد تترتب على النظام وتشمل الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ويخصص **الفصل الثالث** كبداية للإطار التطبيقى للدراسة ليتناول دور القطاع الخاص فى تنفيذ مشروعات البنية الأساسية فى مصر. وذلك فى **مبحثين**: خصص **الأول** لدراسة مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ مشروعات البنية الأساسية بنظام الـBOOT فى مصر، حيث تعريف النظام وأبعاده القانونية والتنظيمية ومتطلبات نجاح تعاقده وأساليب تمويله فى مصر. **والمبحث الثانى** يهتم بالتجـــربـــة المصـــريـــة فى تطبيق نظـــام الBOOT ، وذلك من خلال تناول تطبيقات نظام الBOOT فى قطاعات البنية الأساسية.

أما **الفصل الرابع** فيركز علىدور القطاع الخاص فى تنفيذ مشروعات نظام الBOOT   
بقطاع الكهرباء فى مصروذلك فى **ثلاثة مباحث**: يتناول **الأول** منها واقع قطاع الكهرباء المصري بتحليل هيكله ومؤشرات أدائه والتحديات التى تواجهه وآليات تطوير القطاع . **والمبحث الثانى** يركز على دور القطاع الخاص فى تنفيذ مشروعات نظام الBOOT لإنتاج الطاقة الكهربائية فى مصر من خلال تناول مشروعات بوت الكهرباء ودور البنوك المحلية فى تمويلها، ويأتى **المبحث الثالث** والأخير ليقيم مشاركة القطاع الخاص فى تنفيذ مشروعات نظام الBOOT فى قطاع الكهرباء المصرى وذلك بعقد مقارنات على المستويين المحلى والدولى للوقوف على مدى استفادة مصر من مشاركة القطاع الخاص فى مشروعات BOOT الكهرباء فى ضوء هذه التجارب الدولية . ثم تنتهى الدراسة بالنتائج والمقترحات.

1. (1) حيث وصلت ديون الدول النامية إلى 1.94 ألف مليار دولار عام1996 ، ووصلت عام 2000 نحو 20.68 ألف مليار دولار بما يشكل نحو 139.5%من اجمالى الصادرات السلعية والخدمية لهذه الدول وهذا يوضح ماتعانية هذه الدول من متاعب الديون الخارجية

   انظر: مؤسسة التمويل الدولية IFC -التقرير السنوي للمؤسسة عام 2000، ص9 [↑](#footnote-ref-1)
2. )) انخفضت إلى60 بليون دولار عام2001 وذلك بسبب انهيار أسواق الأوراق المالية في مختلف بلدان العالم، والأزمات المالية في الأسواق الناشئة ، أنظر :

   Ada Karina Izaguirre,” Private Infrastructure Emerging Market Sponsors Dominate Private Flows”, the paper World Bank , no.299, October, 2005,p.6

   http:// www. World bank.org/Public Policy Journal [↑](#footnote-ref-2)
3. )( John E. Besant-Jones,” Private Sector Participation In Power Through BOOT Schemes Industry & Energy Department ”, Working Paper, no. 33, The World Bank, Washington, D.C. 20433, U.S.A., December 1990,p.10 [↑](#footnote-ref-3)
4. (( تم ترتيب الدراسات السابقة حسب الإطار الموضوعى لكل دراسة وبما يخدم ويفيد الدراسة الحالية . [↑](#footnote-ref-4)
5. () مع بداية برنامج الخصخصة كان عدد الشركات العامة الخاسرة فى مصر نحو 90 شركة تحقق خسائر قدرها 1.6 مليون جنيه سنوياً ، و كان رصيد الخسائر المتراكمة نحو 4 مليار جنيه وهبطت الى 949 مليون جنيه عام 2001/2002.

   انظر : "دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الوطن العربي" ، ورشة عمل نظمها معهد التخطيط القومى بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص ، القاهرة ، 7- 8 ديسمبر2003، ص 110 [↑](#footnote-ref-5)
6. () حيث زاد عجز الموازنة العامة فى مصر من عام خلال الفترة (1995-2007 ) من2.5 إلى 49 مليار جنيه ، بنسبة 1.2% إلى 7.9% من الناتج المحلى الإجمالى ، أى بمعدل نمو بلغ نحو 29%

   انظر : وزارة المالية ، الإدارة المركزية للبحوث المالية والتنمية الإدارية ، " تطور عجز الموازنة العامة للدولة (الأسباب،الآثار،الحلول) **" ،** 2007، ص3 [↑](#footnote-ref-6)
7. )( Jae bong Ro," Infrastructure Development in Korea", Paper prepared for The PEO Structure Specialists Meeting Infrastructure Development in the Pacific Region, Osaka, Japan, 23-24 September, 2002,p.9 [↑](#footnote-ref-7)
8. )( Cigdem Celik , "Electric Power Market Models In Developing Countries ", Istanbul, Turkey 2001,p.8 [↑](#footnote-ref-8)
9. )( Development Bank, ” Regional Workshops of Chief Secretaries on Public Private Partnership in India”, Workshop Report, New Delhi, India, December 2006,p.22 [↑](#footnote-ref-9)
10. )( Jefferies, M; Gameson, R; Rowlinson, "Critical Success Factors of the BOOT Procurement System: Reflections from the Stadium Australia Case Study", Engineering, Construction and Architectural Management, Hong Kong, China 2002 p.354 [↑](#footnote-ref-10)
11. )( Suzanne Margareth Tee Tang-"How Front End Factors Affect Project Outcomes: A Look at Four Infrastructure Projects in Asia", Collaboratory for Research on Global Projects- Working Paper n.34, September 2006، p.p.85-116 http://crgp.stanford.edu [↑](#footnote-ref-11)
12. )( Ministry of Finance، "Scheme and Guidelines for India Infrastructure Project Development Fund" Department of Economic Affairs , Government of India, 2006, p.15 [↑](#footnote-ref-12)